رابطة المصارف الخاصة في العراق
Iraqi Private Banks League

أخبار المصارف العراقية

IRAQI BANKS NEWS

مجلة شهرية تعنى بشؤون المصارف تصدر عن رابطة المصارف الخاصة في العراق

السنة الاولى العدد (١) ١ ايلول 2013

أنشطة وأخبار القطاع المصرفي والشركات الساندة للعمل المصرفي

رسالة شكر من محافظ البنك المركزي وكالة الى رئيس رابطة المصارف الخاصة

المؤتمر المصرفي العراقي ايلول ٢٠١٣

الواقع والتحديات

و

رسم أستراتيجية مساهمة القطاع المصرفي في التنمية والأقتصاد

د. ماجد الصوري

الأصلاح المصرفي في العراق وتحديات الأستثمار

نوزاد الجاف

العراق ما بعد الفصل السابع

اتحاد المصارف العربية
Union of Arab Banks

منتدى بيروت للأعلام الاقتصادي

Email:pbkleagik@yahoo.com &ipbl2004@yahoo.com
www.ipbl-iraq.org

مصرف الشمال
للتمويل والاستثمار
شركة مساهمة خاصة

North Bank

مصرف الشمال (١٨) فرع منتشرة في أنحاء العراق

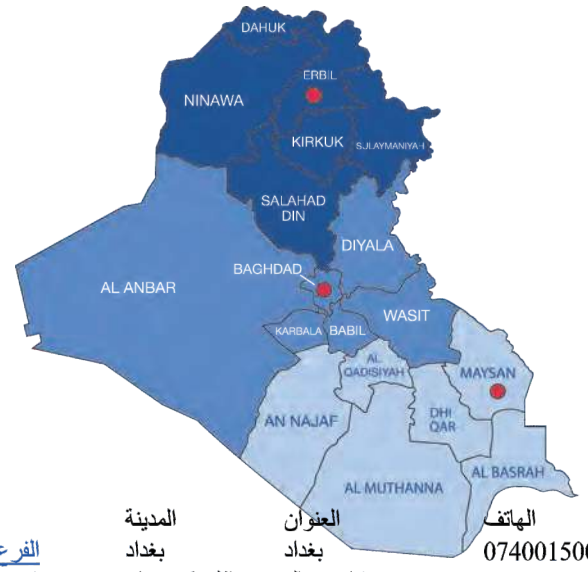

اسم الفرع	المدينة	العنوان	الهاتف
الفرع الرئيسي	بغداد	بغداد	07400150009-7178425
فرع السليمانية	اقليم كردستان	شارع سالم	07702138349
فرع أربيل	اقليم كردستان	شارع شيخ جولي	07480501323
فرع دهوك	اقليم كردستان	ساحة الخاني	07709120625
فرع الحارثية	بغداد	بغداد	07400512843
فرع الرمادي	الانبار	حي الاندلس	07904941934
فرع كربلاء	كربلاء	حي رمضان	07400241628
فرع الموصل	الموصل	الموصل	07701667167
فرع البصره	البصرة	البصره	07800196938
فرع جميلة	بغداد	بغداد	07400328285
فرع الدوره	بغداد	بغداد	07400503620
فرع كركوك	فرع كركوك	كركوك	07713520113
فرع النجف	النجف	النجف	07904715984
فرع الكوت	الكوت	الكوت	07801331763
فرع العماره	العماره	العمارة	07400517692
فرع الناصرية	الناصرية	الناصرية	07400517697
فرع حي الجامعه	بغداد	بغداد	07400559004

تكنلوجيا المعلومات

يمتلك مصرف الشمال للتمويل والاستثمار مجموعة من تكنولوجيا المعلومات المتطورة والمتعلقة بالآتي :

١. النظام المصرفي الشامل Orion الذي يستخدم تطبيقات Oracel وهو من الانظمة المصرفية المتطورة، وإن النظام منفذ بشكل كامل وفي جميع الفروع التابعة للمصرف Online ويقدم جميع الخدمات المصرفية وفيه مجموعة كاملة من التقارير اليومية وشهرية .

٢. نظام ال Swift: وهو نظام يستخدم في الحوالات الخارجية والاعتمادات المستندية وهذا النظام مرتبط بالنظام المصرفي بشكل كامل .

٣. نظام شامل للرواتب وهو مركزي في الادارة العامة .

٤. إصدار بطاقة Visa Card بعروض مميزة ومجموعة من ATM المنتشرة في المحافظات .

٥. موقع الكتروني متميز للاجابة على جميع الاستفسارات وقريبا جداً خدمة Internetbanking خدمة الوساطة للاوراق المالية حيث يمتلك المصرف شركة (نسيم الشمال للوساطة المالية) وتمتلك نظام الكتروني متميز مرتبط بسوق العراق للاوراق المالية وبإمكان الزبائن الاطلاع على حركة السوق من داخل المصرف

القروض

هل لديك مشروع هو حلم حياتك؟
لديك مشروع زراعي؟ صناعي؟
كل هذه الاسئلة واكثر مما تتصور نستطيع نحن مصرف الشمال للتمويل والاستثمار المساعدة في تحقيقها ببرامج القروض المتنوعة الذي يلبي رغباتكم .

عمليات منح الائتمان تكون عن طريق التعريف ببرامج المصرف عن طريق البروشورات ولاعلانات او عن طريق التسوق لها من قبل كوادرنا الشبابية . وقد سهام مصرفنا في دعم مختلف القطاعات الصناعية والتجارية وذات الصبغة الانسانية ولدينا محفظة ائتمان كبيرة يتم متابعتها من قبل عدد من ضباط الائتمان والمربين وفق احدث اساليب التدريب الحديث, للمصرف نشاط مامیز في تمويل المشاريع الاستراتيجية الكبيرة كبناء مصافي ذات طاقة انتاجية عالية وكذالك في تمويل بناء المجمعات السكنية الضخمه ومشاريع البنية التحتية ذات التمويل الكبير وفي مختلف المحافظات العراقية, وإن منح الائتمان بنوعية(النقدي والتعهدي) ويتم وفق ضوابط البنك المركزي والمتمثلة باللاحة الارشادية والتي من شانها حماية اموال المودعين والمساهمين وحقوق الزبائن والمتعاملين في وقت معا .

وللمصرف نضام (ori-on) ذو مواصفات عالمية ينظم عمل تلك البرامج وينظم عملية تسديد الاقساط واستيفاء الفائدة وتقسيمها على عدد الاشهر وحسب نوع التسديد اذا كان شهري او فصلي او نهاية المدة .

أما المشاريع ذات الطبيعة الانسانية فقد تبنى المصرف برامج عديد لدعم فئات مختلفة من الشرائح المجتمع العراقي وبفائدة مخفضة , ومن تلك البرامج :

برامج منح الائتمان النقدي

برنامج انماء دعم المقترضين الزراعيين : في محافظتي البصرة وبغداد تستهدف شريحة من المجتمع الذين لديهم اعمال تتعلق بالزراعة والمنتجات الزراعية فائدتها ١٠ % ويتطلب من المقترضين تقديم ما يثبت عمله في هذا المجال إضافة إلى تقديم ضمانات عقارية . قيمة القرض لا تتجاوز (٢٥)مليون دينار ومدتة سنتين وباقساط شهرية . بعد قيام الزبون بفتح حساب جاري لدى الفرع وتقديم المستمسكات الرسمية الأربعة له .

برنامج الفئات المحرومه : يستهدف دعم الفئة المهشمة من المجتمع العراقي وهم الاقليات والنازحين والنساء والمعيلات (الارامل والمطلقات)وأن لا يتجاوز مبلغ القرض الواحد (١٨)مليون دينار, فائدته ٨ % متناقصة ومدتة ٣٠ شهرفما دون, وضماناته موظف أو موظفين حكوميين حسب راتب الموظف الكفيل وأن يكون بأقساط شهرية وبعد قيامه بفتح حساب جاري وتقديم مستمسكاته الرسمية الأربعة مع مستمسكات الكفيل وكتاب تاييد من دائرته .

برنامج الحاضنه : اول تجربة لنا بهذا البرنامج في المحافظات الشمالية (سليمانية, اربيل , دهوك, موصل, كركوك)ومستقبلاً في المحافظات الجنوبية, الغرض منه ليس الاقراض فقط بل تهيئة كوادر شبابية لها الالمام الكامل بعملية منح القروض والتسويق لها, يستهدف البرنامج فئة الشباب العاطل والكسبة والنساء الذين يعملون في بيوتهم لتحسين اوضاعهم المالية, مدة القرض به تصل إلى ثلاث سنوات نسبة الفائدة ١٠ % مبلغ القرض لا يتجاوز (١٠٠) مليون دينار الضمانات عقارية او كفالة موظفين حكوميين إضافة إلى كفالة شركة القروض في حالة الكفالة شخصية, بعد قيام الزبون بفتح حساب جاري لدى الفرع وتقديمه المستمسكات الرسمية الأربعة أيضا الكفيل إذا كانت بضمانة الكفيل مع كتاب تأييد من دائرته .

برنامج المشاريع الصغيرة والمتوسطة : يستهدف أصحاب والتي تتراوح مبالغها بين ٥،٠٠٠$ -٢٥٠،٠٠٠$ المشاريع الصغيرة والتي يكون عدد العاملين بها اقل من (٩)عمال, والمشاريع المتوسطة التي يكون العاملين بها من(٩ -٥٠ عامل) , فائدتها ١٠ % مدتها سنتين وضمانتها عقارية أو كفالة موظف حكومي وأن يكون التسديد إما شهري أو فصلي بعد قيامة بفتح حساب جاري لدى الفرع المقصود .

برنامج إقراض نواب البرلمان : يستهدف المجلس بجميع أعضائه ورئيسه ونواب الرئيس فائدتة ١٠ % لمدة سنتين تسديد شهرياً بدون ضمان.

بغداد - ساحة الفتح - العلوية
محلة ٩٠٤ - شارع ١١ - مبنى ٦٠

ceo@northbankiq.com
www.northbankiq.com

القارئ العزيز

عبد العزيز حسون
رئيس التحرير

ظل أصدار مجلة خاصة بأخبـــار المصارف في العراق يراود الكثير من المصرفيين , بـــعد أن أمتلأت أكشـاك الصحـف بـالعديد من المجلات والنشـــــــرات التي تتناول المال والاعمال والمصارف .وكانت للرابـــطة تجربـــة متميزة عندما أصدرت نشرة(أخبـار المصارف), والتي تلقتها مختلف ألاوساط بترحاب أسعدنا وشجعنا في المضي ومواصلة أصدارها ليصل العدد الى ما تجاوز المائة . وكان من ضمن ألاوساط التي رحبت بالنشرة أتحاد المصارف العربية الذي كانت مجلته المرموقـة تعتمد فيما تنشـره من أخبـار موثقـة على ما يظهر في نشـرتنا . واليوم نتقـدم خطوة أخرى للامام بـــأن نفدم للقـارئ الكريم أصداراً جديداً بثوب جديد نرجو أن يكون أغناء أوســع وأكبـــر للمعلومات ..

مع تحـــــــيات رئيس التحـــــــرير

رئيس مجلس الادارة
عدنان كنعان الجلبي

رئيس التحرير
عبد العزيز حسون علي

مدير التحرير
فائق ناصر حسين

سكرتير التحرير
محمد عبد الحميد موسى

المستشارون

١ـ الدكتور مظهر محمد صالح
٢ـ الدكتور ماجد الصوري
٣ـ الدكتورة سلام سميسم
٤ـ الدكتور صادق راشد الشمري
٥ـ الاستاذ محمد صالح الشماع
٦ـالدكتور بسطام عبود الجنابي
٧ـ الدكتور حسيب صالح جويد
٨ـ الاستاذ باسم جميل أنطوان
٩ـ الاستاذ محمود محمد محمود
١٠ الاستاذ سمير عباس النصيري

المستشار القانوني
المحامي محمد السيد خضوري

للمساهمة عبر الانترنت
Email: pbkleagik@yahoo.com
&
ipbl2004@gmail.com

الموقع الالكتروني للرابطة
www.ipbl-iraq.org

للاعلان في المجلة الاتصال على الارقام
07901282051
07709245002

أخبار المصارف العراقية

مجلة شهرية تعنى بشؤون المصارف
تصدر عن رابطة المصارف الخاصة
في العراق

في هذا العدد . . .

رسالة شكر من محافظ البنك المركزي وكالة الى رئيس رابطة المصارف الخاصة — ص4

المؤتمر المصرفي
الواقع والتحديات
ايلول ٢٠١٣

المصرف الوطني الاسلامي
يحصل على جائزة التميز من
أكاديمية ((تتويج)) — ص5

منتدى بيروت
عن الاعلام الاقتصادي — ص6

نوزاد الجاف
العراق ما بعد الفصل السابع — ص8

أرباح المصارف
بقلم مصرفي متقاعد — ص9

د. ماجد الصوري
الاصلاح المصرفي في العراق وتحديات الاستثمار — ص10

منذر طالب قفطان
صلابة الوضع المالي لمصرف الشمال — ص14

المستشار نافع الياس عبو
تقييم المصارف بموجب نظام CAMEL

فؤاد الجواهري
اهمية رقابة البنك المركزي العراقي
على المصارف العاملة في العراق

أخبار المصارف

رسالة شكر للسيد عدنان الـچلبي رئيس الرابطة من السيد محافظ البنك المركزي

الاستاذ عدنان الـچلبي
رئيس الرابطة

وجه معالي الدكتور عبد الباسط تركي سعيد محافظ البنك المركزي العراقي وكالة بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٢ الرسالة التالية للسيد عدنان الجلبي رئيس الرابطة:
نشكر لكم جهودكم الساعية الى استمرار اللحمة بين أطراف الجهاز المصرفي العراقي وتحت خيمة البنك المركزي العراقي متمنين لكم كل التوفيق والتقدم خدمة لبناء بلدنا ..
مع التقدير..

الدكتور عبد الباسط تركي
محافظ البنك المركزي العراقي وكالة

المؤتمر المصرفي العراقي
الواقع والتحديات ايلول٢٠١٣

تجرى الرابطة والجهات المعنية الاخرى التحضيرات اللازمة لاقامة المؤتمر المصرفي العراقي برعاية دولة رئيس الوزراء الاستاذ / نوري كامل المالكي وبمشاركة السيد محافظ البنك المركزي العراقي وعدد من المسؤولين في الحكومة والبرلمان والشخصيات العراقية والعربية والاجنبية المالية والمصرفية والذي قد تأجل انعقاده من يوم ٢٠١٣/٧/٦ بسبب قرب حلول شهر رمضان المبارك وسفر عدد من المسؤولين في ذلك الوقت .
وبهذا الصدد فقد عقدت اللجنة المشكلة لهذا الغرض اجتماعاً لها بمقر الرابطة صباح يوم ٢٠١٣/٨/١٥ بحضور الاستاذ وليد عيدي عبد النبي المدير العام للاحصاء والابحاث ممثلاً عن البنك المركزي العراقي والسيدة اسرار عبد الحسين محمد م. المدير العام في المصرف العراقي للتجارة والمدير التنفيذي للرابطة وممثلي مصارف : الشرق الاوسط وآشور وكوردستان و الوطني الاسلامي وممثلي المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي لبحث تفاصيل جلسات المؤتمر والكلمات والابحاث التي ستقدم فيها .

مصرف التنمية الدولي

INTERNATIONAL DEVELOPMENT BANK
FOR INVESTMENT FINANCE
www.idbiraq.com
مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل

نتائج الاعمال وأهم البيانات المالية لمصرف التنمية الدولي للنصف الاول لعام ٢٠١٣ مقارنة مع الحسابات الختامية ٢٠١٢/١٢/٣١ و ٢٠١١/١٢/٣١

(المبالغ مليار دينار)

اسم الحساب / التاريخ	النصف الاول كما في 30/ 6 /213	الحسابات الختامية كما في 31/12/2012	النصف الاول ٢٠١٢/٦/٣٠
النقود في الصندوق ولدى المصارف	166.935	62.844	44.000
الاستثمارات	55.740	48.669	36.664
الائتمان النقدي	18.202	33.171	—
الموجودات الثابتة	45.769	40.849	14.112
***اجمالي الموجودات**	319.462	194.678	111.553
الحسابات الجارية والودائع	135.700	87.563	9.231
رأس المال والاحتياطيات	161.095	101.951	150.051
حساب الارباح والخسائر	1.762	1.762	0.952
* الارباح خلال الفترة	14.135	0	—
***اجمالي المطلوبات**	319.462	194.678	111.553

تعاون الرابطة مع الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في الاردن

فاتحت الرابطة برسالتها بتاريخ ١٣ / ٨ الاستاذ الدكتور رائد جبر / نائب رئيس معهد التدريب المالي والمصرفي في الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في عمان / الاردن ، بشأن تبادل الآراء بين مؤسستينا لبحث آفاق التعاون البناء الذي يهدف لخدمة وتطوير القطاع المصرفي في العراق اسوة بالبلاد العربية الاخرى .
وطالبت الرابطة أن تشمل برامج التدريب التي يعدها المعهد أن تقام في العراق حيث سيمكن العديد من منتسبي المصارف العراقية المشاركة فيها وستحقق الفائدة .
من جانبها فأن الرابطة على اتم الاستعداد للتعاون مع المعهد لغرض الوصول للهدف المشترك .

الرابطة وعدد من المصارف الخاصة تشارك بجناح موحد في معرض بغداد الدولي لعام ٢٠١٣

تشارك الرابطة وعدد من المصارف الخاصة بجناح موحد الى جانب جناح المصرف العراقي للتجارة في القاعة رقم (٢) قرب بوابة المعرض من جهة حي المنصور بالاتفاق والتنسيق مع (مجموعة الجنابي) شركة العارض للمعارض الدولية وذلك بالدورة رقم (٤٠) المعرض بغداد الدولي لسنة ٢٠١٣ .
وقد دعت الرابطة المصارف الخاصة للمشاركة بموجب كتابها ذي العدد ٢٣٤ في ٢٠١٣/٨/١٢ .

أخبار المصارف

دورة تدريبية
في فتح وتعديل وتنفيذ الاعتمادات المستندية

بالنظر لتشجيع البنك المركزي العراقي للمصارف بفتح الاعتمادات المستندية بهدف تأمين الاستيرادات العراقية ولغرض زيادة الكوادر المصرفية لتنفيذ الاعتمادات قررت الرابطة اقامة دورة تدريبية بالموضوع أعلاه وفقاً للاصول والاعراف الدولية الموحدة (UCP رقم ٦٠٠) وطبقاً للمصطلحات الصادرة عن غرفة التجارة الدولية لعام ٢٠١٠ (Incoterms) يحاضر فيها الخبير المصرفي الاستاذ نعيم سعيد رميح .

وقد فاتحت الرابطة ادارات المصارف الاهلية والحكومية بكتابها ٢٣٦ في ٢٠١٣/٨/١٣ لترشيح اثنين من موظفيها ممن لديهم الالمام باللغة الانكليزية للاشتراك بالدورة التي تقام بمقر الرابطة على مدى (٥) أيام للفترة من(٢٥-٢٩) من شهر آب الجاري من ٩,٣٠ صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر .

فقد انتظم (١٣) مشارك من منتسبي المصارف الخاصة: (بغداد، الشمال، سومر التجاري، الاهلي العراقي، الوطني الاسلامي, الاقتصاد, الائتمان العراقي) للدورة , وتم اجراء اختبار للمشاركين وحصلوا على شهادات تقييم بذلك..

لجنة فنية
من المصارف الخاصة للمتابعة والتنسيق بتطبيقات FATCA

شكلت الرابطة اثر ورشة العمل التي عقدت بمقر الرابطة لجنة فنية من مدراء ومسؤولي اقسام المعلومات في المصارف الخاصة لغرض التنسيق فيما بين المصارف التي تستخدم نفس الانظمة المصرفية بقدر تعلق الامر بتطبيق اتفاقية الضريبة الامريكية (FATCA) بمجرد تصديق البرلمان العراقي عليها . وتتألف اللجنة من ممثلي المصارف الآتية : المتحد للاستثمار ، الهدى ، الخليج التجاري، فرع أبو ظبي الاسلامي ، الشرق الاوسط ، الاستثمار العراقي وفرع بنك بيروت والبلاد العربية . من جهة أخرى فاتحت الرابطة اتحاد المصارف العربية بكتابها ذي العدد ٢٣١ في ٢٠١٣/٨/٥ لاعلامها عن أية ترتيبات مناسبة لاقامة الدورات التدريبية أو ورش العمل التي تناول الموضوع أعلاه .

التأكيد على توفر شروط السلامة والامان
للغرف الحصينة في فروع المصارف

أكدت المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان في البنك المركزي العراقي بكتابها ذي العدد ٩ / ٣ / ٩٥٢٦ بتاريخ ٢٠١٣/٧/٣١ على متابعة ادارات المصارف كافة في توفير شروط السلامة والامان للغرف الحصينة في فروع المصارف .. ولأهمية الموضوع أكدت الرابطة من جانبها على المصارف ضرورة متابعة توفير شروط السلامة والامان للغرف الحصينة في فروعها الرئيسية والفروع الاخرى .

المصرف الوطني الإسلامي
يحصل على جائزة التميز من أكاديمية (تتويج)

المصرف الوطني الإسلامي
NATIONAL ISLAMIC BANK

حصل المصرف الوطني الاسلامي على جائزة التميز من أكاديمية (تتويج) في المنطقة العربية والمنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية بعد أن تم اختياره كأحد أفضل المصارف الاسلامية الرائدة على مستوى الجمهورية العراقية.

وقد دعي الاستاذ الدكتور صادق راشد الشمري المدير المفوض للمصرف الوطني الاسلامي للمشاركة في حفل التتويج في دورته السادسة على مستوى القطاعات المختلفة وسيتم منحه الوشاح الأحمر الارجواني مزيناً بوسام الاستحقاق الذهبي في مجال المبادرات المميزة مع شهادة البراءة اعترافاً بجهوده وتتويجاً لانجازاته.

سيقام الحفل برعاية معالي عدنان احمد يوسف في صالة الفلك الذهبية في برج العرب بدبي مساء يوم ٢٦ نوفمبر ٢٠١٣.

اشادة من البنك الدولي بمشروع
اصلاح القطاع المصرفي في العراق

أعلن البنك المركزي العراقي أن البنك الدولي أشاد بمشروع إصلاح القطاع المصرفي في العراق . وقال البنك في بيان صحفي إن البنك تلقى رسالة من البنك الدولي يشيد فيها بالتقرير الذي أصدرته شركة التدقيق الدولية عن البيانات المالية النهائية لمشروع إصلاح القطاع المصرفي في العراق . وأضاف البيان أن البنك المركزي أدار منذ عدة سنوات مشروع إصلاح القطاع المصرفي في العراق وتعزيزوتطوير الرقابة المصرفية وبالتنسيق والتعاون مع البنك الدولي وصولا إلى جهاز مصرفي عراقي متقدم . مؤكدا أن التقرير جاء خالياً من أية ملاحظات أو تحفظات ويعكس هذا التقرير الجهود الطيبة التي تبذلها إدارة البنك المركزي العراقي بهذا المجال . وأسس البنك المركزي العراقي كبنك مستقل بموجب قانونه ذي الرقم٥٦ الصادر في السادس من آذار من العام ٢٠٠٣ كهيئة مستقلة، وهو مسؤول عن الحفاظ على استقرار الأسعار وتنفيذ السياسة النقدية، بما في ذلك سياسات أسعار الصرف ويجري جلسات يوميا لبيع وشراء العملات الاجنبية ما عدا يوم الجمعة .

البنك المركزي العراقي
يوجه
بتشجيع الاقراض والاقتراض
بين المصارف

وجهت المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان في البنك المركزي العراقي تعميمها المرقم ٩٧١٠ بتاريخ ٢٠١٣/٨/٥ للمصارف المجازة بممارسة الصيرفة بتشجيع الاقراض والاقتراض فيما بينها لغرض انعاش السوق لتوظيف الاحتياطات الفائضة ومعالجة مشكلات النقص الطائ في السيولة , ويتم ذلك بموجب اتفاقية بين المصارف يتم اعلام البنك المركزي العراقي بها للموافقة,على ان تصل اشعارات المقرض والمقترض الى المديرية العامة للحسابات في البنك لتحريك حساباتكم بالمبالغ المتفق عليها .

الشركة العراقية للكفالات المصرفية

أعلنت الشركة العراقية للكفالات المصرفية عن توزيعها للارباح المتراكمة على المساهمين استنادا لقرار الهيئة العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٨.

أن مجموع الارباح المتراكمة وصل الى(٩٢٥،٦٤٣) مليون دينار ستوزع على (١٥) مصرف وحسب نسبة المساهمة التي يبلغ اعلاها عصرف الخليج التجاري نسبة مشاركته (١٥،٢٧%) واقلها مصرف اميرالد نسبة مشاركته (٠،٠٧%) وذلك حسبما ورد بالرسالة الالكترنية التي وجهتها ادارة الشركة للرابطة بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢٣..

أخبار المصارف

منتدى بيروت عن الاعلام الاقتصادي
من ٢٩ – ٣٠ آب ٢٠١٣

تتعاظم أهمية الاعلام الاقتصادي على مستوى الوطن العربي يوماً بعد يوم في كونه عاملاً اساسياً في عملية بناء نهضة تنموية للاقتصادات العربية .. ويتجه العالم نحو المزيد من الانفتاح والمنافسة حيث يتوجب على القطاع المصرفي العربي تطوير الآليات والادوات المشتركة من أجل حشد جهود قطاع المال والاعمال لتأكيد الحضور في الاسواق العالمية لذا سيعقد اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب وجمعية مصارف لبنان منتدى مصرفي اعلامي اقتصادي في بيروت فندق (كورال بيتش) ليومي ٢٩ و ٣٠ / ٨ / ٢٠١٣ . وقد وجه الاتحاد الدعوة للمصارف العراقية للمشاركة بهذا المنتدى .

اتنائج الاعمال واهم البيانات المالية لمصرف المنصور للاستثمار

أدناه نتائج الأعمال وأهم البيانات المالية لمصرف المنصور للنصف الأول للسنة الحالية ٢٠١٣ (غير المدققة) ومقارنتها مع كل من الحسابات الختامية كما في ٣١/ ١٢/ ٢٠١٢ ونفس الفترة من العام الماضي كما في ٣٠/ ٦/ ٢٠١٢ حيث تظهر نشاطات المصرف:
(المبالغ مليار دينار)

التاريخ / اسم الحساب	الفصل الاول كما في 2013 /6 /30	الحسابات الختامية كما في 2012 /12 /31	الفصل الاول كما في 2012 /6 /30
النقود في الصندوق ولدى المصارف	151.733	92.308	271.183
الاستثمارات	567.638	232.636	0.733
الائتمان النقدي	87.589	72.573	66.483
* اجمالي الموجودات	821.868	412.781	351.261
الحسابات الجارية والودائع	505.723	136.083	95.147
رأس المال والاحتياطيات	250.317	250.420	102.657
* اجمالي المطلوبات	15.827	10.588	6.910
* الأرباح المتحققة	821.868	412.781	151.261

مؤشرات البيانات المالية النصف سنوية لأكبر (٦) مصارف خاصة

أظهرت الدراسة التي أعدها الخبير المصرفي الاستاذ محمد صالح الشماع التي تناولت المقارنة للبيانات المالية للمصارف الستة الكبيرة للنصف الاول من العام الحالي ٢٠١٣ ..
بلغت الودائع لدى هذه المصارف (٥،١٥٨،٦٩٢) ترليون دينار مرتفعة بنسبة(٢٥،٨)عما كانت عليه في ٢٠١٢/١٢/٣١ ..
كذلك أرتفع أجمالي الموجودات الى (٧،٦) ترليون دينار بنسبة نمو مقدارها(١٩،٦).
أما الائتمان النقدي فقد وصل الى(١،٦٧٨،٣١٢) ترليون دينار بزيادة تصل الى (٣٤٨،٦٤٦) مليار دينار عما كانت عليه في نهاية العام الماضي ٢٠١٢ كذلك زادت الاستثمارات لتصل الى(٩٠١) مليار دينار..
والمصارف الستة التي شملتها هذه الدراسة هي (الشمال وبغداد وكوردستان والمتحد والشرق الاوسط والمنصور)..

مصرف جيهان للأستثمار والتمويل الأسلامي
CIHAN BANK

مصرف جيهان الاسلامي يزيدرأس ماله الى ٢٥٥ مليار دينار

بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة ذي العدد ١٧٣٢٤ بتاريخ ٢٠١٣/٧/٨ اكتملت الاجراءات القانونية الازمة لتعديل عقد تأسيس شركة المصرف بزيادة رأس مال الشركة من (١٥٠) مليار دينار الى (٢٥٥) مليار دينار , وذلك بأصدار (١٠٥) مائة وخمسة مليار سهم قيمة السهم الواحد دينار واحد وفقا لاحكام قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل ..

أفتتاح فروع جديدة لمصرف التنمية الدولي

تم أفتتاح فروع جديدة لمصرف التنمية الدولي في بغداد وعدد من المحافظات وذلك لتقديم الخدمات المصرفية للمواطنين وتوسيع عمل المصرف في أكثر من فرع .
١- افتتاح فرع البصرة في العباسية بداية جسر ابو شعير بناية رقم٩٨/٣/٧٦ بالقرب من شركة كيا هاتف ٠٧٨٠١١٩٦٥٦٦
٢- فرع الشورجة في بغداد – شارع السموّل/ عمارة وقف خان الباشا الكبير بالقرب من عمارة الدامرجي هاتف ٠٧٨٠٢٨٢٦١٨٦
٣- فرع الشيخ عمر في بغداد م/ ١٩٣ ز/ ٦ بناية ١٤ قرب محطة الوقود هاتف ٠٧٧٠٨٥١٣٧٧١
٤- فرع كربلاء حي الحسين – منطقة ٣ شارع السناتر – بلوك ٢٨ هاتف ٠٧٨٠٠٧٩٢٤١٨
٥- فرع النجف – حي الغدير م/ ١٠٩ شلرع ٢٣ بناية ٥١ هاتف ٠٧٨٠٩٦١٣٢١١
٦- فرع الحلة – حي الكرامة الاولى شارع ٦٠ بداية جسر الثورة هاتف ٠٧٨١٣٠٥٢٧٥٣
وقريبا سيتم افتتاح الفروع التالية :-
١- فرع العمارة –محلة عواشة
٢- فرع الكوت – حي الكفاءات
٣- فرع السماوة – حي المعلمين – الغربي الثانية – شارع المصطفى بناية رقم ٥٧
٤- فرع الناصرية – محلة السراي – شارع المحافظة
٥- فرع دهوك – شارع ماسيك ٢ مقابل كنيسة الارمن

INTERNATIONAL DEVELOPMENT BANK FOR INVESTMENT FINANCE
مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل
www.idbiraq.com

فرع المصرف في بغداد
الادارة العامة والفرع الرئيسي
* بغداد - عرصات الهندية - حي بابل 929, شارع21, مبنى 8/124 بغداد - العراق
هاتف00964771208033 1

وفي المحافظات
* فرع السليمانية شارع سالم مجاور ستي ستار 07701532130
* فرع اربيل شارع 100 - زنكو 99- مبنى 99/ 1865

07707829754 - 07501919313

أخبار المصارف

نتائج الاعمال واهم البيانات لمصرف الاستثمار العراقي

أدناه نتائج الأعمال وأهم البيانات المالية لمصرف الاستثمار للنصف الأول لسنة ٢٠١٣ (غير المدققة) ومقارنتها مع كل من: الحسابات الختامية كما في ٣١/ ١٢/ ٢٠١٢ ومع نفس الفترة من العام السابق كما في ٣٠/ ٦/ ٢٠١٢ حيث تظهر نشاطات المصرف:
(المبالغ مليار دينار)

اسم الحساب / التاريخ	الفصل الاول كما في 2013 /6 /30	الحسابات الختامية كما في 2012 /12 /31	الفصل الاول كما في 2012 /6 /30
النقود في الصندوق ولدى المصارف	238.881	158.849	140.390
الاستثمارات	3.926	3.385	3.419
الائتمان النقدي	217.745	180.576	165.657
الموجودات الثابتة	16.329	15.619	13.039
* اجمالي الموجودات	492.978	380.094	349.030
الحسابات الجارية والودائع	294.449	193.308	191.109
رأس المال والاحتياطيات	171.633	118.558	120.570
* اجمالي المطلوبات	492.978	380.094	349.030
* الأرباح المتحققة	10.560	1.314	3.210

مصرف اربيل .. زيادة رأس المال من ٢٠٠ الى ٢٦٥ مليار دينار

اوضحت ادارة مصرف اربيل للاستثمار والتمويل بكتابها ١٠٨٧ بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٦ الى رابطة المصارف الخاصة في العراق بأنتهاء اجراءات زيادة رأس مال شركة المصرف من (٢٠٠) مليار دينار الى (٢٦٥) مليار دينار بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة ذي العدد ٢٠٦٩٥ بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٨...

أضافة الرسملة والاكتتاب لأسهم مصرف أيلاف الاسلامي

تم اضافة الاسهم بعد زيادة رأسمال مصرف ايلاف الاسلامي من (١٠٠) مليار سهم الى (١٥٢) مليار سهم وفقا للمادة (٥٥/اولا) والمادة (٥٥/ثانيا) في حساب ال(REG) في مركز الايداع. وسينتهي مركز الايداع من ربط أسهم المستثمرين مع حساب الوسيط في موعد اقصاه اسبوع واحد.

محافظ البنك المركزي العراقي يوعز بتقديم كتب الشكر لادارات المصارف التي بذلت جهودها الهادفة للحفاظ على بيئة نقدية مستقرة

وجهت المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان كتابيها المرقمين ٩٧١٣ و ٩٧١٤ والمؤرخين في ٢٠١٣/٨/٥ بالشكر الى ادارات المصارف الخاصة التي بذلت جهودها الهادفة الى الحفاظ على بيئة نقدية مستقرة من خلال مباشرتها بيع الدولار النقدي بسعر (١١٨٠) دينار للدولار الواحد وذلك بناء على توجيه معالي السيد المحافظ وكالة .

مصرف جيهان الاسلامي

أدناه نتائج الأعمال وأهم البيانات المالية لمصرف جيهان الاسلامي للنصف الأول لعام ٢٠١٣ (غير المدققة) ومقارنتها مع الحسابات الختامية كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ ومع نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١٢ حيث تظهر من خلالها نشاطات المصرف:
(المبالغ مليار دينار)

اسم الحساب / التاريخ	النصف الاول كما في 2013 /6 /30	الحسابات الختامية كما في 2012 /12 /31	النصف الاول كما في 2012 /6 /30
النقود في الصندوق ولدى المصارف	406.639	249.896	161.901
الاستثمارات	0.250	0.250	0.250
المرابحات والمشاركات	198.768	157.350	141.077
سندات القبض	27.908	36.622	—
مجموع الموجودات الثابتة	19.031	16.294	8.502
* اجمالي الموجودات	665.180	467.869	322.458
الحسابات الجارية والودائع	402.160	224.042	105.365
رأس المال المدفوع والاحتياطيات	208.873	200.008	189.573
* اجمالي المطلوبات	665.179	467.869	322.458
* الأرباح المتحققة	8.865	39.490	—

المصرف الوطني الاسلامي .. تخفيض سعر بيع الدولار وأفتتاح الفرع السادس للمصرف

بمبادرة من المصرف الوطني الاسلامي ولغرض المحافظة على قيمة الدينار العراقي قام المصرف بتخفيض سعر بيع الدولار من ١١٨٩ الى ١١٨٤ دينار , وذلك في المساهمة بتخفيض سعر البيع واعتبارا من تاريخ ٢٦ / ٦ / ٢٠١٣ ولحد الآن ..

وأفتتح المصرف فرعه السادس في محافظة كربلاء المقدسة بتاريخ ٢٨/ ٧ / ٢٠١٣ في حي العباسية الغربية مجاور نقابة المعلمين ..
هواتف الفرع(٠٧٨١٣٥٠٠٣٠٠) (٠٧٧٠٥٧٥٠١١٤)

مصرف جيهان الاسلامي يفتتح (٣) فروع له في محافظات (الموصل والبصرة وكركوك)

افتتحت ادارة مصرف جيهان الاسلامي مؤخرا ثلاث فروع للمصرف في محافظات الموصل والبصرة وكركوك ليصبح عدد فروع المصرف (٩) وهي فرعين في كل من اربيل وبغداد وفرع في كل من السليمانية وزاخو.

تحقيقات

دور جديد للمصارف العراقية في مرحلة ما بعد الفصل السابع

في حديث للاستاذ نوزاد الجاف رئيس مجلس أدارة مصرف الشمال للتمويل والاستثمار..

اكد رجل الاعمال والخبير المصرفي نوزاد داود فتاح الجاف اهمية خروج العراق من الفصل السابع في ميثاق الامم المتحدة وما فرضه من وصاية دولية عليه اذا ما عرفنا حجم التداعيات السلبية والمريرة التي كان يعاني منها اقتصاد البلد وقطاعاته المالية والمصرفية جراء التزام العراق بتنفيذ قرارمجلس الامن الدولي , معتبرا خروج العراق من احكام هذا الفصل هو اسدال الستار على مرحلةمريرة من حياة العراقيين دامت نحو (٢٣) عاما وبدء مرحلة تذليل للصعوبات التي كانت تحولدون امكانية استغلال اموال العراق الخارجية والتصرف بها من خلال فتح الاعتمادات فضلا عن التوسع في النشاط الاستثماري والصيرفي .

وقال الجاف ان القطاع المصرفي هو في مقدمة القطاعات الحيوية التي بحاجة الى تفعيل دورها والاستفادة من المناخ الذي ستوفره مرحلة ما بعد الفصل السابع حيث كان يعد كابوسا يطاردانطلاقة القطاع بسبب القيود التي تكبل عمل المصارف , منوها بضرورة مراجعة وتعديل القوانينالمالية والمصرفية على نحو يساعد على تطور القطاع المصرفي والاقتصادي , واضاف الجاف .. ان امام العراق شوط طويل ومهام كبيرة تستدعي بذلالجهود من قبل المعنيين بقطاعات الاقتصاد والمال والاستثمار للاستفادة من قرار اعفاء العراق من تبعات الفصل السابع وما ينطوي عليه من اشارات مشجعة للمؤسسات العالمية الراغبة في العمل في العراق الا أن الامر يتطلب ايضا اجراءالاصلاحات القانونية الجاذبة للاستثمار واعتماد المعايير ذات الصلة بالكفاءة والنزاهة في تولي المسؤوليات القيادية لدى كافة المؤسسات مهمة بالاضافة الى الحاجة لبذل جهد في مجال مكافحة الفساد وصولا الى هدف تغيير نضرة المتعاملين مع العراق كبلد طارد للاستثمار والمستثمرين .

ويرى الجاف الذي يرأس مجلس ادارة مصرف الشمال للتمويل والاستثمار اهمية وضع خطة ستراتيجية لتطوير القطاع المصرفي العراقي وفق رؤية تأخذ في الاعتبار الحاجة الى بيئة تشريعية وقانون جديد للمصارف يلبي الطموح وينسجم مع التطورات الحاصلة في العالم بالاضافة الى انمرحلة ما بعد الفصل السابع تستدعي اعادة لنظر بكافة القوانين الاخرى ذات العلاقة بالسياسةالنقدية والمالية وفي مقدمتها قانون هيئة الاوراق المالية وقانون غسيل الاموال وقانون تسجيلالشركات .

وقال ايضا ..ان اقتصاد العراق الذي عانى كثيرا من تداعيات العقوبات الدولية يحتاج الى اعادة تنظيم في كافة نواحي نشاطه, كما عد عملية استحداث مجلس اعلى للاقتصاد برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية روز نوري شاويس فكرة جيدة لارتباطها المباشر بواقع السياسة الماليةوالنقدية في العراق وتحديد مصادر الخلل فيها , حيث تتمثل اهمها بارتفاع نسب البطالة وتنامي ظاهرة الفساد وعدم وجود دور فاعل للمصارف الخاصة واستحواذ المصارف الحكومية على حوالي ٩٠ بالمئة من الودائع , ما يتطلب تصحيح هذا الواقع مع الاخذ في الاعتبار متطلباتالمرحلة الجديدة والتغيرات المتسارعة في عالم تكنلوجيا المعلومات واستخدام التقنيات الحديثة ونظم المعلومات والانترنت .ويرى الجاف ان مصرف الشمال وانطلاقا من حرصه على مواكبة مستجدات القطاع المصرفي فيالعالم وضع ستراتيجية على اساس دراسة تأثير انعتاق العراق من الفصل السابع على الصعيدالاقتصادي وما ينطوي عليه من تقييم لاوضاع العراق وامكانية ان يشكل اشارة مشجعة للعالم للاستفادة من البيئة الافضل التي ستوفر لقطاعات الاستثمار والاعمال للعمل في العراق الامر الذي يتطلب استنهاض القطاع المصرفي لاداء دوره في هذا المجال خاصة في القطاعات التي كان يتعذر على العراق التعامل فيها او ان ينشط في تنمية دوره معها ..

نوزاد داود فتاح الجاف
رئيس مجلس ادارة مصرف الشمال للاستثمار والتمويل

مبادئ النظام الاقتصادي الاسلامي

جمع واعداد :
محمود البرزنجي
خبير مصرفي

ينطلق النظام الاقتصادي الاسلامي من مجموعة من المبادئ الاساسية المستندة من مقومات وهذه المبادئ وما ينبثق عنها تشمل :

-١ مبدأ الاستخلاف : أي ان الكون وما فيه ملك لله عز وجل والانسان مستخلف عليه .

-٢ مبدأالحساب يوم القيامة : أي ان الانسان محاسب على افعاله واعماله في الحياة الدنيا .

-٣ مبدأ التوسط : اي االبعد عن الزهد الشديد والاسراف المفرط ,والتمتع في الحياة دون تقتير او اسراف .

-٤ مبدأ الحرية الفردية : اذ لا يوجد في الاسلام ما يقيد حرية الفرد وذلك حتى يكون قادرا على تحمل المسؤولية التي سوف يحاسب عليها .

-٥ مبدأ لاضرر ولا ضرار : بمعنى عدم الافساد في الارض وضرورة العمل على تحقيقالصالح العام .

-٦ مبدأ العمل والجزاء: يعتبر العمل في الاسلام عبادة , وهو فريضة , وبالتالي فالانسان مأمور به حسب قدرته عليه .

-٧ مبدأ اولويات الحاجات الانسانية في الاسلام : وذلك كما صنفها الامام الغزالي رحمه الله المتوفي سنة) ٥٠٠ (والتي تشكل هرم الاولويات الانسانية في الاسلام وهي على التوالي :

أ-الضرورات: وهي الحاجات الضرورية لفظ الاركان الخمسة للحياة الفردية وهي) الدين والنفس والعقل والنسل والمال (

ب- الميسرات: وهي الحاجات التي لاتتوقف عليها الحياة الفردية ولكن يتطلبها رفع الحرج ودفع المشقة وجعل الحياة اسهل وايسر .

ج- المحسنات : وهي تلك الحاجات التي لاتصعب الحياة بتركها ولكن تحقيقها يحسنالحياة ويجملها ..

أرباح المصارف

بقلم مصرفي متقاعد

ترتبط عوائد كل الفعاليات الاقتصادية بتداعيات يلفها تناسق لا تتضخم فيه ارباح اي نشاط اقتصادي عن الآخر بشكل واسع يعكس بالتأكيد خللاً في الاداء الاقتصادي كله. فلا يصح ان تسجل الارباح بين جناح وآخر من اجنحة النشاط الاقتصادي ارقاماً تخل بالتوازن، بالزيادة الكبيرة او بالنقصان الحاد. لوحظ في الفترة الاخيرة ان ارباح المصارف للنصف الاول من العام الحالي، استمرت بنسبها العالية المعتادة، بل ان بعض المصارف وصلت ارباحها خلال الفترة ارقاماً كبيرة تفتقر الى الوصول الى الحد المعقول من قناعة القارئ لها او المطلع عليها.

ان التقييم الذي تخضع له كافة الانشطة يأخذ دائماً في حساباته مؤثرات محيط العمل وعوامله البيئية في التنامي الطبيعي فحسب. اذ يلاحظ ان مقارنة البيانات المالية نصف السنوية لعام ٢٠١٣ لستة مصارف سميت بالكبيرة باعتبار ان اجمالي موجوداتها يزيد على (٨٠٠) مليار دينار، اوضحت الارقام المطروحة ان مجموع الودائع لدى هذه المصارف الستة تجاوز (٥،٢) ترليون دينار منها (٣،٨) ترليون تغط في نومها في الصندوق والمستثمر من هذه الودائع هو (٩٠١) مليار دينار فيما بلغ الائتمان النقدي. (١،٧) ترليون دينار. من جانب آخر فان رؤوس اموال هذه المصارف يصل الى (١،٣) ترليون دينار.

كل هذه النتؤات الرقمية حققت(١١٩) مليار دينار ربحاً صافيا.

ورغبة في ترك الموضوع بيد ادارات المصارف التي نتطلع ونأمل انها ستدرك يوماً بأن الامر بحاجة الى اعادة نظر.

الاصلاح المصرفي في العراق وتحديات الاستثمار

د. ماجد الصوري

يتكون الجهاز المصرفي العراقي من ٥٣ مصرفا، ٦ مصارف حكومية، ٢٣ مصارف تجارية خاصة، ٩ مصارف إسلامية، ١٥ فرع لمصارف أجنبية ومكتب تمثيل لمصرف أجنبي واحد. وهناك العديد منالمؤسسات التي تقوم ببعض الاعمال المصرفية منها ٣٤ شركة تحويل مالي وأكثر من ٢٠٠٠ شركة صرافة تابعة لمصارف أو تتعامل مع مصارف، مع شركة لضمان القروض، وشركة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع شركتان لخدمات الصيرفة الالكترونية والبطاقة الذكية، إضافة إلى حوالي ٨٠٠فرع تابعة للمصارف وموزعة على جميع محافظات العراق. وهناك فكرة لتأسيس صندوق استثماري من قبل بعض المصارف لممارسة الاستثمار المباشر، كما أن هناك فكرة لإنشاء صندوق ضمان الودائع لا زالت في طور المقترحات.

الاصلاح المصرفي في العراق

ويعني إعادة النظر بالهيكل التنظيمي والموارد البشرية والموجودات المالية والتكنولوجية والمادية والرؤى والإستراتيجيات والسياسات والإجراءات والآليات المستخدمة من اجل تحسين أداء المصارف العراقية والوصول بها إلى مستوى الصناعة المصرفية العالمية الحديثة، وبما ينسجم مع متطلبات الاقتصاد العراقي المتنامية والعلاقات الاقتصادية الدولية. ويشمل:

١- تحقيق كل ما يتعلق بمبادئ الإدارة الرشيدة، وتطبيق التوصيات الأساسية للجنة بازل الدولية المتعلقة بالإدارة الرشيدة والتي تتمثل بشكل أساسي بفصل رأس المال عن الإدارة، واستخدام التكنولوجيا الحديثة والنظام المصرفي الشامل من اجل تطبيقها.

٢- إصدار اللوائح التنظيمية المناسبة لتنظيم عمل المصارف وممارسة الرقابة الميدانية والمكتبية الفعالة، الآنية والتحوطية) الوقائية(، من قبل المصارف نفسها ومن قبل السلطة الإشرافية على عملها.

٣- إعادة النظر بالقوانين ذات العلاقة وخصوصا قانون المصارف، وإجراء التعديلات اللازمة عليها بما ينسجم ومتطلبات المرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد والنظام المصرفي العراقي.

٤- إعادة هيكلة منهجية تفكير العاملين في الصناعة المصرفية العراقية لتنسجم مع متطلبات السوق، باعتبارها صناعة خدمية لا يمكن أن تنمو وتزدهر ألا على أساس توطيد عناصر المنافسة ومحاربة الاحتكار وتقديم أفضل الخدمات بأفضل الشروط.

إن تحقيق ذلك يتطلب إجراءات مستمرة من قبل البنك المركزي العراقي والمصارف نفسها. ورغم قيام البنك المركزي والمصارف ببعض الإجراءات اللازمة المتعلقة بتحسين العمل المصرفي، إلا أن مبادئ الإدارة الرشيدة حتى الآن لم يتم تطبيقها من قبل جميع المصارف، ولم تتم مراقبة تطبيقها من قبل البنك المركزي. وحتى الآن لم يتم استخدام النظام المصرفي الشامل في البنك المركزي و في الكثير من المصارف وخصوصا المصارف الحكومية، وبالتالي عدم التمكن من تحقيق الرقابة الآنية والتحوطية، لا من قبل البنك المركزي، ولا من قبل المصارف نفسها.إن ضعف البناء الداخلي للمصارف وضعف إشراف السلطة الإشرافية عليها سيضعف من سمعتها في الداخل والخارج.

المصارف وتحديات الاستثمار

إن الكلام عن الاستثمار، سواء المحلي أو الأجنبي، بشكل عام يعتمد على جملة من العوامل، قانونية وإجرائية وأمنية وسياسية واقتصادية ومهنية في التعامل. وكل هذه العوامل إضافة إلى مستوى أداء المصارف، تشكل المناخ الاستثماري في العراق. والكل يعلم عن مدى هشاشة الوضع الأمني والسياسي في العراق، وهي من العوامل الأكثر أهمية في تفعيل المناخ الاستثماري والاستثمار في العراق، مع حقيقة وجود آلاف الفرص الاستثمارية.

التحديات القانونية

في عام٢٠٠٤ صدر قانونان أساسيان في تنظيم العمل المصرفي هما قانون البنك المركزي العراقي وقانون المصارف.

قانون البنك المركزي

لقد أكد قانون البنك المركزي على استقلالية هذه المؤسسة، وحدد من جملة مهامه الأساسية، تحقيقالاستقرار الاقتصادي والإشراف على عمل المصارف. وقد نجح البنك المركزي بتحقيق مهمته الأولى بنجاح كبير، حيث ارتفعت قيمة العملة المحلية وتعززت الثقة بها، وانخفضت معدلات التضخم إلى درجة كبيرة، رغم عدم وجود التناغم بين السياسة النقدية والسياسة المالية، والميل الكبير للنفقات الحكومية إلى الاستهلاك، وضعف التوجه نحو تنمية القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص.

قانون المصارف

رغم أن قانون المصارف يعتبر من القوانين الحديثة إلا انه لا يعالج إلا النشاط المصرفي التجاري، ولم يعالج قانون المصارف بشكل منفصل نشاطات المصارف الاستثمارية ومنها نشاطات المصارف الإسلامية أو نشاطات المصارف التنموية التي تعمل على الساحة المصرفية في الوقت الحاضر) الصناعي والزراعي والعقاري(. وقد نصت المادة ٢٨ من القانون على عدم جواز ممارسة أو مشاركة المصارف بشكل مباشر او وكالة في تجارة الجملة أو التجزئة أو في عمليات تصنيع أو نقل أو زراعة أو مصايد اسماك أو تعدين أو بناء أو إعادة تأمين أو تأمين على الغير . ولذلك من الضروري إلغاء هذه المادة لتحويل المصارف إلى مصارف عامة، أو إصدار قوانين خاصة بالمصارف الاستثمارية، وجزء خاص فيه أو منفصل للمصارف الإسلامية، وقانون خاص بالمصارف التنموية.

اللوائح التنظيمية والتعليمات

في ٣ كانون الثاني اصدر البنك المركزي لوائح تنظيمية منسجمة مع توصيات لجنة بازل الدولية ومع متطلبات الوضع الاقتصادي، إلا انه لم يتم مناقشتها مع المصارف كما نص عليه قانون المصارف، ولم يتم تطبيقها بشكل كامل حتى الآن من قبل المصارف، ولا يتم مراقبة تطبيقها من قبل البنك المركزي.

كما أن هناك الكثير من التعليمات التي أصدرتها وزارة المالية بشكل غير مدروس، التي تمنع دوائر الدولة من التعامل مع المصارف الأهلية، مما يسئ إلى سمعة هذه المصارف أمام الأوساط المحلية والدولية.

لا توجد تعليمات واضحة لإمكانية التعامل مع شركات تدقيق معترف بها دوليا مع المصارف، وخصوصا الحكومية التي تمنع من التعامل مع هذه الشركات، وهذا ما يعرقل إلى درجة كبيرة إلى التعامل مع المصارف الدولية التي تطلب حسابات مدققة من قبل شركات تدقيق معترف بها دوليا وتعتمد المعايير الدولية في تقييم عمل المصارف.

وفي الفترة الأخيرة صدرت تعليمات تحمل المصارف مسؤولية، وتطلب منها تعهدات لا قدرة لها على تحملها، وليس من واجبها ذلك.

وقبل فترة صدرت تعليمات بضرورة زيادة رأسمال المصارف إلى ٢٥٠ مليار دولار، دون النظر إلى ذلك من وجهة نظر اقتصادية شاملة، ومدى تأثير ذلك على مجمل الاقتصاد الوطني والسيولة العالية لدى المصارف وكيفية استخدام هذه السيولة.

إن استمرار الارتجال في إصدار التعليمات غير المدروسة بشكل جدي ودون التشاور مع المصارف يؤكد مرة أخرى على وجود النظرة الشمولية في التعامل مع الملف الاقتصادي وأدواته الأساسية ومنها المصارف. وهو ما يتعارض مع روح الدستور وقانون المصارف.

القوانين الأخرى

هناك الكثير من القوانين التي لازالت تعمل ويتم الالتزام بها رغم أن قانون المصارف كان قد ألغى التعامل معها مثل قانون المصارف الحكومية وقانون المصارف المتخصصة. وقامت اللجنة الفنية لإعادة هيكلة المصارف الحكومية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، بصياغة مسودة قانون عن المصارف الحكومية أكدت فيه على استقلالية هذه المصارف، وفصل ملكية رأس المال عن الإدارة وعلى مبادئ الإدارة الرشيدة. وقد أقرت اللجنة الإشرافية العليا هذا القانون، وأرسل إلى مجلس شورى الدولة، ولا زال في أروقتها. كما قام البنك المركزي بصياغة قانون حول المصارف الإسلامية ولا زال كذلك في أروقة مجلس شورى الدولة.

إن قانون الشركات الخاصة يتضمن بعض البنود التي تسمح له بالتدخل في عمل المصارف الخاصة والعامة ولا بد من العمل على تعديله بالشكل الذي يسمح بحرية عمل المصارف دون تعدد جهات الرقابة والتعارض فيما بينها.وكما هو معلوم فأنه حتى الآن لا يوجد قانون ينظم المعاملات الالكترونية.

كل هذه الثغرات تؤدي إلى بعض العرقلة في عمل المصارف وتفعيل دورها في العملية الاقتصادية، وخصوصا في عملية الاستثمار، والتعاون مع المستثمرين المحليين والأجانب.

تحديات المناخ الاقتصادي

لا يستطيع النظام المصرفي العمل خارج مضامين النشاطات الاقتصادية السائدة، والقوانين التي تنظم عمل المصارف. ولما كان النشاط الاقتصادي التجاري، سواء التجارة الداخلية أو التجارة الخارجية، منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الان هو النشاط السائد والمحتكر تقريبا لاغلب النشاط الاقتصادي في العراق, مع بعض المشاريع التي تقوم بها الدولة ضمن خطتها الاستثمارية، والتي تحتاج إلى التعامل مع المصارف. فقد ارتفع حجم الاستيراد من حوالي ٩،٦ مليار دولار عام ٢٠٠٣الى ما يزيد عن ٥٨ مليار عام ٢٠١٠ والى كثر من ٦٤ مليار دولار عام ٢٠١١ ، وتشمل الاستيراد الحكومي والخاص والخدمات، وهي في تصاعد مستمر، وفي نفس الوقت بلغت الأموال المستثمرة من قبل الحكومة من عام ٢٠٠٣ وحتى نهاية ٢٠١٣ فيالمشاريع الحكومية حوالي ٢٥٠ مليار دولار عام . وارتفعت مبيعات البنك المركزي من الدولار عن طريق المزاد من ٦،١٠٨ مليار دولار عام ٢٠٠٤ الى٣٣،٩٩٢ مليار دولار عام ٢٠٠٩ , والى٣٩،٧٨٩عام ٢٠١١والى٤٨،٥١٩ مليار دولار عام ٢٠١٢ . ولذلك نرى إن النشاط السائد للمصارف هو التعامل مع هذه المبالغ الكبيرة التي تخص التجارة الخارجية، وفي نفس الوقت إصدار خطابات الضمان للشركات التي تتعامل مع المشاريع الحكومية. وفي عام ٢٠١٣ ارتفع حجم تعامل المصارف بالدولار النقدي نتيجة لزيادة مبيعات البنك المركزي للدولار النقدي. فقد ارتفع حجم مبيعات البنك المركزي من الدولار النقدي من ١٥٨،٣٣٦ مليون دولار في شهر نيسان و ١٤١،٣٠ في شهر أيار من عام ٢٠١٢إلى١،١٢٧ مليار دولار والى ١،١٤٨مليار دولار لنفس الأشهر في عام ٢٠١٣ ، مما أدى إلى زيادة تعامل المصارف مع الدولار النقدي.

- إن الصراع السياسي في العراق، ومحاولة المس باستقلالية البنك المركزي، قد أدى إلى اتخاذ إجراءات غير مدروسة بحقه وتطبيقها بطريقة غير قانونية ولا دستورية، إضافة إلى اتخاذ إجراءات غير منطقية بحق المصارف، وخصوصا الأهلية منها قد أدى إلى إساءة كبيرة إلى سمعة البنك المركزي والمصارف، دوليا ومحليا.

- إن الحاضنة الأساسية للنشاط المصرفي، هو النشاط الفاعل للقطاع الخاص، وفي جميع مجالات النشاط الاقتصادي، صناعة، زراعة، سياحة، تجارة وخدمات. إن ضعف دور الدولة في تفعيل دور القطاع الخاص وعدم تمكنها من توفير المناخ المناسب لنشاطه من النواحي التشريعية والأمنية والمالية والمادية، أدى إلى ضعف النشاط المصرفي في مجالات التنمية والاستثمار، وتركيز تقديم خدماته إلى القطاع التجاري.

- نتيجة للأوضاع السياسية والأمنية، وضعف التوجه نحو التنمية الاقتصادية، وتفشي الفساد الإداري والمالي، لم يستطع العراق من الحصول على أي تصنيف دولي من قبل المؤسسات الدولية المختصة، ، وبالتالي لم تستطع أي من المصارف الحصول على أي تصنيف دولي وهذا ما أضعف دورها في العلاقات المصرفية الدولية. وبالتالي ضعف دورها في تفعيل الاستثمار الأجنبي في العراق.

الاستنتاج

تعاني المصارف العراقية من تحديات كبيرة وكثيرة، من داخل المصارف نفسها ومن البيئة الخارجية التي تحيط بها، قانونية وسياسية وأمنية واقتصادية، ومع ذلك فقد استطاعت هذه المصارف من تحقيق الكثير من الانجازات، واهم الانجازات هو صمودها وتطوير نفسها في ظل كل هذه الظروف المحيطة بها. ولن تستطيع المصارف من تفعيل دورها في العملية الاستثمارية، وفي جذب الاستثمار المحلي والأجنبي ما لم يتم توفير المناخ المناسب لذلك، وتطوير أدائها بما يتلائم ومتطلبات الصناعة المصرفية العالمية. إن النظام المصرفي في أي دولة هو جزء من النظام الاقتصادي ويتفاعل معه ولا يمكن فصله عنه.

IRAQI BANKS NEWS

تحقيقات

في حديث للمدير المفوض لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار الاستاذ١ منذر طالب قفطان..

مصرف الشمال ... نمو قياسي يؤكد صلابة الوضع المالي

توقع المدير المفوض لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار منذر طالب قفطان اتساع نشاط المصرف في المرحلة المقبلة , انطلاقا من حرصه على توسيع قاعدة منتجاته , لافتا الى ان المصرف يدرس جملة مقترحات لتنمية علاقاته مع المتعاملين مع المصرف جميعا وبما يعزز من فرص مساهمة رجال الاعمال والمستثمرين في التنمية والاعمار ولاجل ان يكون مصرف الشمال دائما في طليعة القطاع بالنسبة الى القدرة على تلبية متطلبات دفع الاقتصاد العراقي نحو المزيد من النشاط والنمو مع الحرص على الانتشار الواسع الذي يجعل خدمات المصرف في متناول كل قطاعات المجتمع .

واشار قفطان الى ان استخدام التقنيات الحديثة في الاداء اليومي للمصارف سمح في نشر ثقافة التقنية المصرفية وكان ذلك دافعا للمصرف ان يبلور جهوده في هذا الاتجاه ويستعين بأفضل المؤسسات المعنية لاجل اقامة نظام تقني حديث يربط بين المركز الرئيسي وفروعه وكذلك مع أن البنوك المراسلة التي تعتبر من اهم مقومات نجاح المصرف وتسهيل معاملات الزبائن على اوسع نطاق مع تحديث منظومة الحكومة في الاتجاه الذي يخدم الارتقاء بخدمات المصرف ورفع كفاءة الاداء خاصة في اقسام الائتمان الاستثمارية والرقابة المالية .

ويتحدث قفطان عن جانب آخر من نشاط المصرف ويقول .. أن المصرف يعتزم مواصلة تنفيذخطة التوسيع في فتح فروع جديدة حيث نوي فتح ما لايقل عن ٥ فروع خلال العامين ا لمقبلين منها ٣ فروع تحت التأسيس حاليا في كل من الحلة وتكريت وبعقوبة ليرتفع عدد فروع المصرف الى ٢٣ فرعا موزعة في المحافظات كلها .وتشير تقديرات قفطان الذي يختزن خبرة تقترب من نحو خمسين عاما في مجال الصيرفة الى ان مؤشرات الاداء للمصرف خلال النصف الاول من العام الحالي ٢٠١٣ كانت امتدادا للسنوات الماضية من حيث التميز وتصدر المصارف العراقية الاخرى من حيث النتائج التي شهدت نموا واضحا بأستمرار , كماان هذا التطور يعكس واقع الستراتيجية التي وضعها مجلس الادارة للمصرففي تنفيذ برامجه التمويلية والتشغيلية وتقديم افضل

منذر طالب قفطان
المدير الفوض لمصرف الشمال

الخدمات والمنتجات لزبائن المصرف.

واضاف ان نمو اداء مصرف الشمال المتواصل منذ تأسيسه عام ٢٠٠٤ كان قائما على التوازن مع السياسة المتحوطة التي ينتهجها المصرف في مجال ادارة المخاطر مع الاستجابة الكفوءة لمتطلبات النشاط في بيئة تشغيلية يراها الجميع صعبة نظرا للظروف غير الطبيعية التي يمر بها البلد حاليا الامر الذي كانت ادارة المصرف تتعامل مع التحديات التي يواجهها القطاع بروح المسؤولية وبرغم كل ذلك استطاع المصرف تجاوز هذه الصعاب , حيث نجد مناسيب النمو ترتفع بأستمرار في معظم مفاصل نشاطه مختتما بالقول ان ما يميز اداء مصرف الشمال هو الحرص على الالتزام بمعايير السلامة المالية التي تؤكد عليها تعليمات البنك المركزي العراقي ..

تصنيف المصارف الاهلية بموجب نظام CAMEL

في حديث للخبير المصرفي نافع الياس عبو مستشار مجلس ادارة مصرف الشمال ,خص به أخبار المصارف عن تقييم المصرف ..تحدث الينا مشكورا...

نقول بفخر وأعتزاز بأن وضع مصرفنا نحسد عليه من خلال الابنية التي يملكها المصرف وبالاخص الادارة العامة والفرع الرئيسي وفرع السليمانية , ومن الواضح بأن ذلك من شأنه اعطاء دعم غير اعتيادي فيما يتعلق بثقة المساهم والمتعاملين مع المصرف , وما له من تأثير على اسعار الاسهم في السوق المالية وان سعر السهم لمصرفنا تميز في الوقت قياسا للمصارفالاخرى والتي حصلت على تقييم افضل من مصرفنا بالرغم من ان اسعار اسهمها اقل من القيمة الاسمية وهي دينار واحد ,وكان لها النصيب الاوفر في التقييم.ادارة مصرفنا جيدة ولها من الحصافة وبعد النظر لأفق التطور والتوسع وخير دليل على ذلك فروعنا المنتشرة في اقليم كردستان والمحافظات الاخرى, واستقطاب الموظفين من ذوي الخبرة والاختصاص والكفاءة في العمل المصرفي ومواكبة التطور والمكننة بما يوازي التطور الحاصل في المصارف المتقدمة وحرصنا على ادخال كل جديد من شأنه التسريع فيالعملية المصرفية والتطوير الالكتروني الذي من شأنه تقليل الجهد والوقت لانجاز العملية المصرفية .

الربحية .. من الواضح لدى القاصي والداني بأن ارباح مصرفنا جيدة ونسبها عالية , ومصرفنا طليعي بالحصول على الارباح قياسا بالمصارف الاخرى , وهي الامنية والانشودة لكل مساهم في نهاية السنة المالية ..

السيولة .. أن مصرفنا حريص على الاحتفاظ بالسيولة النقدية لمواجهة اي طلب غير اعتيادي لسحب الودائع من قبل جمهور المواطنين , وان السيولة لدى مصرفنا لاتقل عن النسبة المعيارية البالغة ٣٠ % طبقا لضوابط البنك المركزي

المستشار نافع الياس عبو

العراقي .. هذا بالاضافة الى **الشفافية** في اعمال مصرفنا ومحاولة الافصاح عن اعمال المصرف فصليا ليكون كافة ذوي العلاقة على علموبينة بأعمال المصرف ومدى تقدمه والذي جعل الزيادات في رأسمال المصرف تحصل بشكل مريح وسريع بدون مماطلةوتسويف , وهو الدليل على سمعة المصرف بين كافة الاوساط واعمال مصرفنا الواسعة خاصة فيما يتعلق **بالاعتمادات** المستندية والخدمات المصرفية الاخرى ..

واخيرا وكنتيجة للتقييم المقدم من البنك المركزي العراقي ومن خلال المعطيات والمعلومات المذكورة نشعر بالاحباط وخيبةالامل من خلال المقارنة مع المصارف الاخرى بالمركز المالي والسمعة المصرفية ورقم الارباح والتي كانت افضل حظا بالحصول على تقييم اعلى من تقييم مصرفنا , بالرغم من انها لاتملك نفس المؤهلات .

وختم الاستاذ نافع حديثه قائلا ..

عسى ان تكون المعلومات المذكورة كافية لاعطاء الدليل على رصانة مصرفنا ومقنعة لاعادة التقييم بما يستحقه .

بحوث ودراسات

الافصاح

لقد حظي مفهوم الافصاح بمكانة فريدة في الادبيات المحاسبية ونجد أن مكانته والحاجة اليه تزداد يوماً بعد الآخر بسبب حاجة المستخدمين للبيانات المالية الى المعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرار..
ومن هنا سنتجه للخوض في جملة من المحاور وهي:
- ١ مفهوم الافصاح : ويعني تقديم المعلومات والبيانات الى المستخدمين بشكل ومضمون صحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات ، أن مستوى الافصاح المطلوب والمقدم من قبل الجهات ذلك العلاقة قد يتفاوت حسب وجهه نظر المعنيين وأن التطور التاريخي لمفهوم الافصاح قد كشف عن ظهور ثلاثة مراحل للافصاح وهي (الافصاح الكافي والافصاح العادل والافصاح الشامل).
وقد اعتبر الافصاح الكافي اكثر المفاهيم شيوعاً في الاستخدام حيث يفترض توفير الحد الادنى من المعلومات الواجب الافصاح عنها لجعل القوائم المالية غير مضللة.
٢- انواع الافصاح:يمكن تقسيم الافصاح الى عدة اقسام وحسب الزاوية التي ينظر منها فمثلاً يمكن تقسيمه الى افصاح مالي وافصاح غير مالي ، كما يمكن تقسيمه الى افصاح الزامي وافصاح طوعي والمقصود بذلك مايلي:
الافصاح المالي: يتم ذلك من خلال القوائم المالية للشركة المساهمة المدرجة في السوق.
الافصاح الغير مالي : ويعني الافصاح عن معلومات هامة جوهرية تؤثر على حركة وسعر وحجم التداوللاسهم.
الافصاح الالزامي: هو الافصاح الذي يتم بناء على مقتضيات المعايير المحاسبية الصادرة عن المنظمات المهنية والتي تلزم الشركات بالافصاح عن المعلومات الضرورية لمستخدمي التقارير المالية ، بالاضافة الى ماتتطلبه الهيئات ذات العلاقة كهيئة الاوراق المالية التي تلزم الشركات المدرجة بالبورصة بتوفير حد ادنى من المعلومات للمستثمرين طبقاً لقواعد ومتطلبات الادراج في البورصة.
الافصاح الاختياري: هوذلك الافصاح الذي يتم من قبل الشركة بهدف ابراز دورها تجاه المجتمع المحيط بها.

٣- قانونية الافصاح: بسبب الاهمية القصوى للافصاح فقد جاء تطبيقه بصيغة الالزام حيث ورد ذكره بصيغة مواد قانونية ومعايير محاسبية وتعليمات منها:
قانون الاوراق المالية رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٤ ، الفقرة (٦ ب ج) (٢٣٧ ، قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧)المواد (١٢٦،١٣٤) القاعدة المحاسبية رقم (٦) الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية والصادرة عن مجلس المعايير الرقابية والمحاسبية في العراق القاعدة المحاسبية رقم (١٠) الافصاح في البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الصادرة عن مجلس المعايير الرقابية والمحاسبية في العراق. تعليمات رقم (٨) الافصاح في البيانات المالية الصادرة عن هيئة الاوراق المالية.

٤- الافصاح المالي : ويتم الافصاح هنا عبر البيانات المالية التي تقدمها الشركات سواء كان ذلك للجهات الرقابية ام لبقية المستخدمين لتلك البيانات ويتم ذلك من خلال القوائم المالية والتي تتضمن(الميزانية العامة، حساب الارباح والخسائروكشف التدفق النقدي وبقية الكشوفات الملحقة بالاضافة الى تقرير الادارة).
٥ -الافصاح عن احداث هامة جوهرية (غير مالية): ويتطلب ذلك الافصاح عن معلومات واحداث تقع خلال الفترات مابين التقارير المالية ويقصد بالاحداث الهامة الجوهرية: هي قرارات استتراجية وتطورات جوهرية تؤثر على اداء ونشاط وملكية واستمرار الشركة ومن ثم يكون لها تاثير مباشر او غير مباشر على قيمة وحركة الورقة المالية في الاسواق. ومثال ذلك (توزيع مقسوم الارباح ، استقالة مجلس الادارة، تشكيل مجلس ادارة جديد، استقالة المديرالمفوض ، تملك الشركة نسبة مؤثرة(١٠ %) في راسمال شركة اخرى وبالعكس، الصفقات الكبيرة التي تعقدها الشركات والغاء تلك الصفقات).

٦- الايضاحات المرفقة بالبيانات المالية: ويقصد بالايضاحات هو تسليط الضوء على جوانب معينة في البيانات المالية يعتقد بضرورة واهمية عرضها ويقع على عاتق الادارة الافصاح عن تلك الايضاحات اما في متن البيانات او بين قوسين او في اسفل الكشوفات.
٧ -الافصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة: لقد اوجبت القواعد المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير الرقابية والمحاسبية في العراق ضمن القاعدتين رقم (٦), (١٠) امثلة على السياسات المحاسبية الواجب الافصاح عنها ومنها:
- الاساس المحاسبي المعتمد من قبل الشركة
- طريقة اندثار الموجودات الثابتة
- طريقة تسعير المخزون وتقويم بضاعة اخر المدة
-مدى الثبات في استخدام السياسات المحاسبية المتبعة في السنة الماضية
- تقييم الاستثمارات والنقد الاجنبي
-طريقة توزيع المصروفات الادارية
٨- اهمية الافصاح : أن رفع الوعي في مجال قيام الشركات بتقديم الافصاح بوقت مبكر ومن خلال قنوات الافصاح الحديثة له فوائد عديدة فهو يساعد في تقليل عدم تكافؤ الفرص في الحصول على المعلومات وسيطرة جهات داخلية او جهات متنفذة في الشركات بالانفراد بتلك المعلومات واستخدامها لتحقيق مكاسب شخصية ، كما انه يساعد في تعزيز ثقة المستثمرين ومساعدتهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، بالاضافة الى تنقية الاجواء الاقتصادية من الشائعات والتقليل من حدة التقلبات السعرية غير المرغوبة والمستندة على معلومات غير موثوقة .
وفي الختام ارجو ان اكون قد وفقت في تناول هذا الموضوع وفي تفسير بعض الجوانب الغامضة منه وأن أقف الى جانب الكثير من الباحثين الذين سبقوني في تناول هذا الموضوع.

اعداد : المحاسب القانوني
أمجد رمضان محسن
مدير تنفيذي
(مصرف كوردستان الدولي للاستثمار)

بحوث ودراسات

سعر الصرف.. أزمة بنك , أم أزمة أقتصاد

اعداد : عضيد شياع عواد
باحث مصرفي
المصرف الوطني الاسلامي

توالت التصريحات واللقاءات حول قضية البنك المركزي العراقي وأتخذت أبعاد ا غير طبيعية من قبل سياسيين واقتصاديين طارئين تصدروا المشهد السياسي والأعلامي وفضلوا إستعجال إلقاءالتهم دون أن يضعوا أصبعهم على الجرح النازف من هذه القضية .. كنا نعتقد أن أول وأبسط ما يجب أن تبادر به إدارة الدولة العراقية هو تقديم شكرها وأمتنانها الى إدارة البنك المركزي العراقي لما قامت به من دور متميز وكبير منذ ٢٠٠٣ كفريق عمل مهني أسهم وبشكل فعال في خفض الديون الخارجية للعراق والحفاظ على توازن سعر صرف الدينار العراقي في السوق العراقي وكبح جماح التضخم الأقتصادي في ظل ظروف بالغة التعقيد وتحت أعتى وأقسى مراحل القهر العسكري والأمني التي مرّت على العراق والتي وصلت الدرجة الأمنية في أحيان كثيرة الى مرتبة الصفر ، وفي خضم ذلك أتسم عملهم بالأمانة والنزاهة على المال العام وحرص على أستمرار وتيرة الحياة الأقتصادية والمعيشية للعراق والعراقيين وهم مكشوفوا الظهر والوجه وقد وضعوا أرواحهم على أكفهم وقدمّوا التضحيات الجليلة من أجل ذلك ... كما تصوّر البعض ان موجة الهجوم والذي وصل ذروته في الربع الأخير من عام ٢٠١٢ كان ينحصر في حدود الأستهداف السياسي بغية إذعان وتطويع هذه المؤسسة المالية) المتمرّ دة (وصهرها في بودقة الإرادة السياسية للسلطة)بالرغم من تعارض هذا التوجه وتقاطعه مع مبدأ أقتصاد السوق ومشروع بناء الدولة وتقوية مؤسساتها(، ولكن ما حدث فيما بعد يؤكد حقيقة أهداف وتوجهات هذا الكم الصاخب بأنه جزء وحلقة من حلقات برنامج ومخطط ذات مشروع متكامل لن يقف عند حدود تغيير شخوص إدارة هذه المؤسسة العتيدة فحسب ، بل أمتد الى حلقات أخرى ذات صلة بنهوض القطاع المصرفي الخاص ولجم حركته وتقويض وتيرة نموه وتطوره . كان أغلب ما يتصف به هؤلاء المتصدين والمتحدثين في هذا الموضوع وكما يظهر من حديثهم هو أفتقارهم الواضح الى أبسط المعلومات في مباديء الأقتصاد النقدي ، لذلك لم يتمكنوا من إيصال فكرة معقولة ومقبولة الى الرأي العام عما يريدون وماذا يقصدون من كل ذلك وبقيت مفردات حديثهم مجرد زوبعة تدور في حلقات مفرغة لا طائل منها.في أحد المرات سأل ت مسؤولا في إدارة البنك المركزي السابقة : الى أي مدى تتوقعون أنكم سوف تستمرون في سياسة مزاد بيع العملة الأجنبية ؟ .. فأجابني مازحا : الى يوم القيامة ..!!

وبالرغم من أن أجابته كانت في حينها صدمة لي ، فلم أكن اتوقعه أن يكون يائسا الى هذا الحدوكما فهمت من أجابته السريعة .. إلا أن معطيات الواقع الأقتصادي أكدت صواب رأيه لأنه يدرك أن المشكلة الأساسية التي يعانيها الأقتصاد العراقي هي مشكلة سياسات وليست مشكلة موارد ، فالمعروف) وفق مباديء الأقتصاد النقدي (أن أي عملة تستمد عافيتها من مضمون واقع الأقتصاد الوطني وهي أنعكاس ومرآة لذلك الأقتصاد ، حيث لا يمكن دراسة أستقرار قيمة العملة بمعزل عن معطيات الواقع الأقتصادي ومقوماته الأساسية ، وأن أهم مقومات قيمة العملة تستند على أربع دعامات أساسية وهي أشبه بالبناء المربع الذي يستند على أربع أعمدة أودعامات رافعة والتي تسمى في علم الأقتصاد بالسياسات والتي يجب أن تتكامل وتتناغم فيما بينها كحزمة واحدة في حركة نموها وتطورها حتى تسهم تلك السياسات في وتيرة تناسقها في رفع وإرتقاء قيمة العملة) قوتها الشرائية(وان أي أختلال في ذلك يؤدي الى أختلال في توازن قيمةالعملة وقوتها الشرائية ، وهذه الأعمدة (السياسات) هي :

١- السياسة النقدية
٢- السياسة المالية
٣- السياسة التنموية
٤- المهارات السياسية) الأستقرار السياسي والأجتماعي والأمني والقدرات الأدارية فيإدارة البلد وتوظيف السياسات والثروات المادية والبشرية(.لا نأتي بجديد إذا قلنا أن واقع الأقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي أحادي الجانب يعتمد في موارده الأساسية على إيرادات تصدير النفط ، وأن هناك أختلالا هيكليا يسود كافة قطاعاته ، فلا توجد خطة أقتصادية واضحة المعالم تضم تحت أجنحتها تلك السياسات وتعمل من أجل تحقيق أهدافها وطموحاتها ، كما أن هناك واقعا ضبابيا حول مستقبل هذا الأقتصاد ، فلا أحد يعرف الى اين نحن ذاهبون في قطارنا الأقتصادي ..!! ، فضلا عن وجود ضعف في التنسيق والتوافق بين تلك السياسات يصل في أحيان كثيرة الى حد التباين والتقاطع في توجهاتها وأن كل منها يشد بأتجاه متباعد يختلف عن الآخر .

كذلك لا توجد خطة أو سياسة للتنمية بالمعنى الحقيقي للتنمية الأقتصادية الشاملة ، فالقطاعات الأقتصادية الأنتاجية الرئيسية) الصناعة ، الزراعة (في تراجع تام ولا تشكل إلا نسبة ٢%من الناتج المحلي الإجمالي ، مع تردي كافة المرافق الخدمية الأساسية لحياة المواطن) الكهرباء، ماء الشرب ، المجاري ، الخدمات البلدية والبيئة ، مع أستشراء الفساد المالي والإداري ،تردي الأمن ، تفاقم البطالة والفقر ، فقدان الكفاءات ، سوء الإدارة المالية ، خلق الأزمات والصراعات السياسية ، عدم وجود توظيفات مالية أستثمارية لمشروعات تنموية حقيقية (...يقابل ذلك موارد مالية فائقة وموازنات سنوية ذات أرقام رنانة فاق إجمالي مجموعها حدود ال (٥٠٠ مليار دولارخلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢)وان نسبة اكثر من ٧٠%منها مخصص للموازنات التشغيلية وأن أكثر من نصف الموازنات الأستثمارية تعاد من المحافظات الى وزارةالمالية لعدم تنفيذ المشروعات المخصصة لها ، بينما المواطن العراقي لن يلمس أي تحسن إيجابي على أرض الواقع وكل ما يراه هو تغيير أرصفة الشوارع ولعدة مرات خلال السنة الواحدة .السياسة المالية هي الأخرى في وادٍ آخر ، فهي كما يبدو تعمل وفق النظرية الأقتصادية القائلة أن زيادة الأنفاق الأستهلاكي الحكومي يؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات المنتجة محليا وبالتالي إزدهار القطاعات الأنتاجية المحلية ..!! أن هذا التوجه النظري قد ينطبق على اقتصاديات الدول التي بلغت تطورا معينا وتمتلك القواعد الأنتاجية الفاعلة ونمطا أقتصاديا واضح المعالم والذي لا ينطبق بدوره على حالة العراق في الوضع الراهن المتميز أصلا بضعف قطاعاته الأنتاجية وتدهور بنيته التحتية وأن العراق بات سوقا مفتوح الأسوار ومنفتح بالكامل على الخارج لأستيراد كل أحتياجاته ابتداءا من المكائن والمعدات الثقيلة ووصولا الى الفواكه والخضار ، وأن قائمة المستوردات تتسع وتطول سنويا حسب توسع وتطور حاجات ومتطلبات المجتمع العراقي ، ففي عام ٢٠٠٤ كان حجم مستوردات العراق (٨) مليار دولار لترتفع في) عام ٢٠٠٧ الى ٢٤ مليار دولار ، ثم لتقفز تلك المستوردات عام ٢٠١١ الى ما يقارب) ٤٨مليار دولار ، ومن الناحية النوعية فأن ما يستورده العراق)فقط(من معجون الطماطم يصل الى أكثر من(١٠٠) مليون دولار سنويا ، وأن المشتقات النفطية شكلت ثلث أقيام مستوردات العراقخلال الفترة أعلاه . وأزاء حزمة المعطيات سالفة الذكر وبالرغم من كون البنك المركزي العراقي يمثل ضلعا من منظومة الحل الأقتصادي لقيمة الدينار العراقي (وليس الحل كله) ، ومع هذا فأنه كان المتصدي الوحيد في الساحة الأقتصادية وقد حقق كل المنجزات النقدية في إطار واجبه النقدي ومنها سعيه في خفض قيمة سعر صرف الدينار العراقي أزاء الدولار الأمريكي في السوق المحلية من ١٧٠٠ دينار/$ الى ١٢١٠ دينار/$**من خلال أتباعه عمليات السوق المفتوحة في بيع** العملة الأجنبية وضخها عبر المزاد اليومي لتلبية متطلبات مستوردات العراق وأحتياجات السوق العراقية ، وهي الأداة النقدية الوحيدة الفاعلة من أدوات السياسة النقدية والتي تؤدي مفعولها باتجاهين :

الأول : المحافظة على توازن الكتلة النقدية في التداول من خلال سحب الدينار العراقي الفائضعن حاجة السوق المحلية وأستقرار سعر الصرف .

الثاني : توفير السيولة النقدية بالعملة الأجنبية اللازمة للتجار ورجال الأعمال لتغطية إحتياجات السوق العراقية من السلع والخدمات المستوردة .

فهل كل ذلك يمثل أخفاقا من البنك المركزي العراقي ...؟ وهل يستحق كوادره وموظفيه كل هذه الكيل من التهم وفوبيا الوظيفة ..؟ أما كان الأجدر بالمتصدين للبنك المركزي أن لا ينظرو بعين واحدة ، بل تتفتح كل عيونهم وأذهانهم ويطالبوا بمحاسبة الوزارات الأقتصادية الأخرى التي لم تسجل تقدما في المعيار الأقتصادي ويسألوا تلك الوزارات : أين الزراعة وأين أموال المبادرة الزراعية ..؟ أين تنمية الصناعة ، أين مفردات البطاقة التموينية ، أين أموال الموازنات السنوية وتخصيصات المنهاج الأستثماري ، أين الكهرباء وأين الماء ..؟ وأين .. وأين ... والقائمة تطول من التساؤلات .! ومن حقنا أن نسأل هؤلاء المتصدين والمتحدثين سؤالا واحدا هو : كيف تفسرون ما جاء منارقام الأحصاءات الصادرة من الجهات الحكومية الرسمية والتي تقول بأن إجمالي مبالغ الحوالات الصادرة بالعملة الأجنبية لعام ٢٠١١ كانت بقيمة (٣٨،٣٣٩)مليون دولار وهي تشكل بحدود نسبة) ٨٠ %(من إجمالي أقيام مستوردات العراق من السلع والبضائع الداخلة الى العراق خلال نفس العام والبالغة (٤٧،٨٠٣)مليون دولار ...!! فأين موضوعة تهريب العملة الأجنبية إذا كانت قيمة البضاعة الداخلة للعراق أكثر من مبالغ الحوالات الصادرة ..؟وحتى نكون منصفين ونجيب على السؤال الذي طالما كان يردد على أسماعنا وهو : هل إن كافةمعاملات الحوالات الخارجية التي كانت تجري طوال تسع سنوات كانت نقية كالبلور الصافي ؟ ومن باب الموضوعية نقول : كلا .. فقد شابت بعض تلك المعاملات شبهة فساد الى حد ما والتي على ما يبدو شكلت نسبة ضئيلة من إجمالي تلك الحوالات خلال الفترة الطويلة الماضية وقد تفنن مريديها بأساليب وطرق ملتوية من أجل الثراء الفاحش وإستغلال ظروف البلاد ومحنة الشعب) والذي يفترض بالأجهزة المختصة محاصرتها والقضاء عليها من زمان (، ولكن حتما ليس كل تلك المعاملات ، بدليل أن كل العراقيين كانوا يأكلون ويشربون ويلبسون ويتبضعوا كل إحتياجاتهم اليومية المعاشية ويقتنوا مستلزماتهم الأساسية والأستهلاكية من السوق المحلية ومن وارد تلك الحوالات)السليمة(وما يدخل الى العراق من سلع وبضائع مقابل لها .. والبنك المركزي العراقي ومعه كل الجهاز المصرفي كانوا يخوضون معركة الأقتصاد من أجل الأنسان ، وكل معركة فيها هامش خسارة من أجل الهدف الأكبر والأسمى وهي مصلحة البلد العامة وهذا التوجه يتطابق تماما مع القاعدة الشرعية القائلة : " درء المفاسد مقدم لجلب المصالح " ، بمعنى أن الأساس الشرعي هو في المصلحة وتحقيق المنفعة العامة ، أي أن المحافظة على أستمرار وتيرة الحياة للمجتمع من خلال الحفاظ على سعر صرف الدينار وتحقيق مستوى معيشي معين وتشغيل البطالة وتوفير مستلزمات الحياة وتحقيق الدورة الفاعلة للأقتصاد ، فهي بحد ذاتها المصلحة الغالبة والتي تعتبر من الضروريات وتكليف شرعي ترجع الى ضغط مقاصدها في الخلق عند قياسها ومناظرتها مع الخسائر) المفاسد (التي ما يقال عنها " تهريب أو غسيلالأموال " .

مصرف آشور الدولي

فروع المصرف في العراق والخارج

مصرف اشور الدولي للاستثمار
الفرع الرئيسي – بغداد – ساحة عقبة بن نافع
هاتف : ٠٠٩٦٤٧٩٨٦٩٩٣
٠٠٩٦٤٧١٨٧٩٢ صندوق بريد : ٣٦٣٦ – بغداد
anfo@ashurbank.com ايميل :
comwww.ashurbank.

السليمانية
موبايل
٠٠٩٦٤٥٣٢١٢١٤٢٦ ٠٠٩٦٤٥٣٢١٢١٤٢٥
sulaimani@ashurbank.com ايميل :

اربيل
موبايل
٠٠٩٦٤٦٦٢٢٧١٢٣٢ ايميل : arbilashurbank@yahoo.com

القسم الدولي للمصرف
الامارات – دبي
صندوق بريد – ٢٢٨٩٠ – دبي
هاتف : ٠٠٩٧١٤٣٣١٣٣٣٩
موبايل : ٠٠٩٧١٥٠٥٥٨٩٦٣٣
فاكس: ٠٠٩٧١٤٣٣٢٠٦٦٠

القسم الدولي للمصرف
الاردن – عمان
صندوق بريد – ٩٣٠١٤٢٠ - عمان
هاتف : ٠٠٩٦٢٦٥٦٥١٢٢٣
فاكس : ٠٠٩٦٢٦٥٦٥١٣٢٤

القسم الدولي للمصرف
سوريا – دمشق
هاتف : ٠٠٩٦٣١١٣٢٤٥٣٦٦
موبايل : ٠٠٩٦٣٩٩١٥٠٩٣٣٥

الخدمات التي يقدمها المصرف

الخدمات المصرفية للأفراد

يوفر قسم الخدمات المصرفية الشخصية مجموعة من الحلول المصرفية التي تشمل منتجات وخدمات تلبي كافة احتياجات ومتطلبات المتعاملين، حيث يتم التأكيد بأن خدمات الأفراد أكثر بكثير من مجرد شعار . ومن خلال خبرتنا في مجال الخدمات المصرفية، ومن خلال الجمع بين أحدث الاساليب الاستثمارية وأحدث التقنيات، وسيوفرمصرف آشور الدولي مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات التي تعتبر الأفضل في المنطقة . ويحرص المصرف من خلال الحلول المصرفية العصرية الملائمة على توفير تجربة فريدة من نوعها للمتعاملين من خلالالخدمات المصرفية الشخصية

الخدمات المصرفية الخاصة

يوفر قسم الخدمات المصرفية الخاصة في مصرف آشور الدولي أفضل الحلول وأرقى الإستشارات المصرفية للأثرياء من الأشخاص والعائلات، حيث يتم الإهتمام بمتطلباتهم واحتياجاتهم الخاصة بطريقة مميزة عبر توفير منتجات وخدمات مخصصة لهم.

الخدمات المصرفية للأعمال

يتمتع مصرف آشور الدولي بمعرفة عالية وخبرات كبيرة في مجال الإحتياجات المالية الخاصة في عالم الأعمال. ويقوم مصرف آشور الدولي للاستثمار بتوفير العديد من الخدمات التي تشمل توفير القروض قصيرة الأمد، وتسهيل إدارة السيولة النقدية، والتمويل العقاري وخدمات الشحن لعمليات الإستيراد والتصدير، الى جانب العديد من المنتجات والخدمات الأخرى التي تلبي الإحتياجات المتزايدة والمتغيرة في عالم الأعمال، حيث يحرص مصرف آشور الدولي للاستثمار على توفير هذه الخدمات والمنتجات [illegible] القرارات الدقيقة والسريعة بشأنها، إضافة الى توفير أفضل الأسعار التنافسية في السوق

الخدمات المصرفية للشركات

يتميز عالم الأعمال في العالم، بالتغيّر والإبتكار والنمو المستمر. وكون مصرف آشور الدولي أحد المصارف الاستثمارية، والذي يتمتع ببنية تحتية ومالية شاملة في المنطقة والخارج، سيلعب مصرف آشور الدولي دوراً ريادياً وبارزاً في عملية التحول الدراماتيكي التي ستشهدها بغداد والجمهورية العراقية بشكل عام خلال السنوات القادمة . ويوفر مصرف آشور الدولي العديد من الحلول المصرفية الخاصة للشركات وعالم التجارة والأعمال، ويفخر بتوفيره الحلول المبتكرة حيث المتعاملون هم دوماً الأولوية

الخدمات المصرفية الأستثمارية

أهلاً وسهلاً بكم في عالم آشور الدولي للاستثمار، والذي يقدم آخر أخبار مصرف آشور الدولي للاستثمار وكافة المعلومات عن خدماته المصرفية المتطورة للأفراد والشركات بالإضافة إلى أن الموقع سيسمح لك بتنفيذ ومتابعة العديد من عملياتك المصرفية من أي مكان في العالم من خلال خدماتنا المصرفية عبر الإنترنت "آشور أون لاين ". مصرف آشور الدولي للاستثمار هو أول مصرف استثماري في العراق ورائد في العمل المصرفي الاستثماري، حيث يتمتع المصرف بتاريخ بخبرة واسعة في العمل المصرفي مع الالتزام بالتطور المستمر وابتكار منتجات جديدة لتقديم حلول مصرفيةشاملة .

الخدمات العقارية

يسعى مصرف آشور الدولي دوماً نحو بناء علاقات متينة مع المتعاملين تتمحور حول الثقة، وذلك من خلال الخدمات المبتكرة والإعتمادية التي تلبي كافة الإحتياجات والمتطلبات. لذا، يركز المصرف بشكل رئيسي على العناصر التالية :
تطوير أنظمة مرنة تتيح أعلى مستويات الإستجابة الفعالة لمتطلبات المتعاملين
تحديد معدّلات تتناسب وكل قرض، مع الأخذ في الإعتبار الوضع المالي للمتعامل وفترة السداد، حيث يتم شرح هذه الأمور بكل وضوح وشفافية للمتعامل منذ البداية، وفي الوقت نفسه يتم توفير النصح والإرشادات حول تعزيز القدرة المالية والأداء في الأعمال